

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الاستثماري من أجل المشاركة في الاستعراض
الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06664(A)



* 1 8 0 6 6 6 4 *

أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٦ ومقرره ١١٩/١٧، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمانة أن تقدم سنوياً معلومات خطية محدّثة عن عمليات صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المحدث السابق (A/HRC/35/17) عمدت الأمانة، سعياً منها إلى توحيد المعلومات ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل واستناداً إلى مقرر المجلس ١١٩/١٧، إلى مواءمة توقيت تقديم التقارير المتعلقة بالأنشطة المدعومة من الصندوقين الاستئمانيين الخاصين بالاستعراض الدوري الشامل وهما صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وبناء على ذلك، يُقدّم التقريران السنويان كلاهما إلى المجلس، اعتباراً من عام ٢٠١٥، في دورته التي تُعقد في حزيران/يونيه. ويقدم هذا التقرير استعراضاً للتبرعات والنفقات، وبياناً بالأنشطة التي مُولت منذ تقديم التقرير السابق وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢- وكانت مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض عالمية منذ بدء العمل بالآلية، مما يدل على التزام قوي بالآلية وقبولها كأداة بالغة الأهمية لمجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسلط الضوء على هذا الأمر خلال حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان، التي عقدت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ خلال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس، عملاً بقراره ٢١/١٦ التي كان موضوعها "تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل: التحديات والفرص".

٣- ولا يزال الدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل عنصراً أساسياً، مما يسمح للوفود بالحضور والإسهام في جلسة تحاور عالمية ومستقلة ومحايمة وغير مسببة، تقدم فيها توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، بمراعاة القدرات الوطنية. وتسهم المشاركة بدعم من الصندوق الاستئماني أيضاً في إذكاء وعي الوفود بالحاجة إلى تنسيق جهود التنفيذ على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً، من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتنبع هذه الحاجة في المقام الأول من أن المسائل الموضوعية التي تثار في عمليات الاستعراض الدوري الشامل كثيراً ما تعكس توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى وتكمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو الذي برز خلال حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى.

ثانياً - الوضع المالي للصندوق

٤- يبين الجدول ١ الوضع المالي المفصل للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (بيان الإيرادات والنفقات).

الجدول ١

بيان الإيرادات والنفقات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	
٥٨ ٤٤١,٤١	التبرعات الواردة في عام ٢٠١٧
١ ٥٩٦,٦٧	مكاسب/خسائر أسعار الصرف
١٠ ٥٥١,٠٠	الفائدة وإيرادات متنوعة
٧٠ ٥٨٩,٠٨	مجموع الإيرادات
النفقات	
-	تكاليف الموظفين
-	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
-	سفر الموظفين
٥٥ ٩١٢,٢٧	سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
-	الخدمات التعاقدية
١١,٩٧	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
-	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
-	المنح (> ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، والزمالات
٧٦٨,٥٤	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
٥٦ ٦٩٢,٧٨	مجموع النفقات
٥٠ ٠٦٧,٩٩	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
٦٣ ٩٦٤,٢٩	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
١ ١٣٨ ٤٧٥,٥٩	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
-	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
-	الالتزامات غير المدفوعة
١ ٢٠٢ ٤٣٩,٨٨	مجموع رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٥- وقد قدم ١٨ بلداً تبرعات مالية إلى الصندوق منذ إنشائه. وفي عام ٢٠١٧، تبرعت بلجيكا وجمهورية كوريا وسنغافورة بمبالغ قدرها ٢٨ ٤٤١,٤١ دولاراً أمريكياً و ٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي و ٥ ٠٠٠ دولار أمريكي على التوالي.

٦- ونظراً إلى أن الصندوق لا يحظى بنمط للإيرادات يمكن التنبؤ به، يُحتفظ بانتظام بقدر كبير من الموارد كاحتياطي للأنشطة المستقبلية، وقد وافقت أمانة الصندوق على جميع الطلبات، بما يتماشى مع اختصاصات الصندوق، لإتاحة المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - الأنشطة

ألف - السفر لحضور الاجتماعات

٧- عملاً باختصاصات الصندوق، يُقدّم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، دعم مالي لتغطية تكاليف السفر لحضور الاجتماعات يغطي سفر ممثل حكومي رسمي واحد إلى جنيف للمشاركة في ما يلي:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تُعتمد فيها نتائج استعراض بلد الممثل.

٨- ويغطي الصندوق أيضاً تكاليف سفر الممثلين الرسميين (ممثل واحد في كل وفد) للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وليست لها بعثة دائمة في جنيف، وذلك للعمل كمقررين (أي أعضاء المجموعة الثلاثية).

٩- ومن بين ٢٦ دولة من الدول التي كان يمكن أن تستفيد من المساعدة المقدمة من الصندوق في عام ٢٠١٧ لتغطية تكاليف السفر، طلبت ١٥ دولة مساعدة مالية للمشاركة في دورات الفريق العامل التي تستعرض فيها تلك البلدان أو لحضور الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، وهذه البلدان هي: الأرجنتين واندونيسيا وأوغندا والبرازيل وبنن وبيرو وتوغو وتونس وتيمور - ليشتي وجمهورية مولدوفا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا وغابون وغواتيمالا.

١٠- ومنذ آذار/مارس ٢٠١٤، اتبع نهج أكثر استباقاً ينطوي على مراسلات محددة الهدف لتشجيع الدول على الاستفادة من الدعم المقدم عن طريق الصندوق. فقبل انعقاد الدورة بيضعة أسابيع، توجه الأمانة رسائل إلى الدول التي يمكن أن تستفيد من مساعدة الصندوق، تشير فيها إلى الخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها من أجل طلب المساعدة، وتحديد الاستحقاقات الرئيسية. وقد أتاح هذا النهج المحدد الهدف للدول، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي ليس لها تمثيل في جنيف وليست على دراية بإطار حقوق الإنسان وآلياته، أن تعرف المزيد عن الصندوق وأن تطلب الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل الأمانة، قدر الإمكان، التكمال بين الدعم المقدم عن طريق هذا الصندوق والدعم المقدم من صندوق الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

١١- ويدفع الصندوق أيضاً، بالإضافة إلى تغطيته لتكاليف السفر، بدل الإقامة اليومي بالمعدّل المنطبق على جنيف في وقت السفر. ووفقاً للأحكام الرسمية السارية المتعلقة بهذا السفر، تُخَطّر أية حكومة تطلب رسمياً هذه المساعدة بالقواعد المتعلقة بالاستحقاقات الرسمية وبدل الإقامة اليومي للسفر المطلوب، وتُسَدّد هذه المبالغ لدى استكمال الرحلة وتقديم المستندات الداعمة الضرورية. غير أن هذا الترتيب كان مرهقاً للعديد من الحكومات الطالبة للمساعدة، ونظراً إلى عدم تمكنها من تقديم المطالبات التي توثق سفر ممثليها، فإنها لم تحصل على مبالغ المساعدة. وسعيًا إلى معالجة تلك المسألة، وضعت الأمانة ترتيبات في الفترة ما بين الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (٢١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لتوفير تذاكر سفر بالدرجة السياحية قبل السفر، مع دفع بدل الإقامة اليومي بعد الوصول إلى جنيف، وبذلك تُذلل معظم الصعوبات المرتبطة بتسديد المصروفات بأثر رجعي.

١٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية)، ومعظم مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة العمل بنظام أوموجا الذي غيرَ كلياً الطريقة التي تتبعها الأمانة العامة في تسيير أعمالها الإدارية، وتنفيذ عملياتها، وتصريف شؤونها، وإدارة مواردها. وينطوي هذا النظام الجديد أيضاً على بعض التعديلات في طريقة معالجة ترتيبات السفر. وتُحظر أية حكومة، لدى طلبها المساعدة من الصندوق، بالاستحقاقات الرسمية المتعلقة بالسفر وبدل الإقامة اليومي. ويُطلب من المفوضية السامية وضع الترتيبات الضرورية لإصدار التذاكر ودفع قيمتها مقدماً. ويُدفع بدل الإقامة اليومي على دفعتين الأولى ٧٥ في المائة من المبلغ الإجمالي مقدماً إما بتحويل مصرفي أو لدى الوصول إلى جنيف، ويُسدّد المبلغ المتبقي والمصاريف الثرية المدفوعة في محطات السفر بعد استكمال البعثة وبعد تقديم المستندات الداعمة.

١٣- بيد أن الحجز المباشر للتذاكر يتطلب تخطيطاً مسبقاً، لأن الحكومات مطالبة بتسمية مندوبيها خلال مهلة كافية كيما يتسنى للأمانة وضع ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وفقاً لسياسات السفر الرسمية للأمم المتحدة. إلا أنه، خلافاً للممارسة التي كانت متبعة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لم يعد بالإمكان العمل بالترتيبات السابقة الخاصة بتسديد نفقات السفر بأثر رجعي في الحالات التي يتعذر فيها الحجز المباشر للتذاكر. ومما لا شك فيه أن عدم إتاحة خيار تسديد نفقات السفر بأثر رجعي، في إطار نظام أوموجا، كان له أثر كبير على الدعم المقدم إلى الدول.

١٤- ويبين الجدول ٢ أدناه بنود المساعدة المالية والإنفاق السنوي، بالإضافة إلى المبلغ المأذون به وحالة التسديد وإجمالي الالتزامات حتى الآن فيما يتصل بالمساعدة المالية المقدمة لتغطية تكاليف سفر المندوبين الحكوميين إلى جنيف.

الجدول ٢

نفقات سفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان

السنة	عدد البلدان التي حصلت على التمويل	المبلغ المدفوع (بدولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠٨	٦	١٦ ٨٨٥,٠٠
٢٠٠٩	١٧	٢٣ ٥٦٨,٠٠
٢٠١٠	٢٣	٣٩ ٩٤٢,٠٠
٢٠١١	٢١	١١ ٦٩٨,٠٠
٢٠١٢	٣	١١ ٢٩٥,٠٠
٢٠١٣	٦	٣٥ ١٧٦,٠٠
٢٠١٤	١٥	٥٣ ٩٣٩,٠٠
٢٠١٥	٢٣	٩٥ ٥١٢,٠٠
٢٠١٦	٢٦	٨٢ ٣٠٠,٢٥
٢٠١٧	١٥	٥٥ ٩١٢,٢٧
المجموع		٤٢٦ ٢٢٧,٥٢

باء - التدريب

١٥- تسمح اختصاصات الصندوق بتمويل جلسات الإحاطة قبل انعقاد دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لمساعدة البلدان في عملية التحضير. وتتألف تلك الجلسات عادةً من أجزاء الجلسات العامة ومناقشات أفرقة مصغرة يجري خلالها النظر في سياسات وإجراءات وطرائق الاستعراض الدوري الشامل، وتبادل المعلومات، ومناقشة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم المشاورات الوطنية، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات (ما يسمى بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة)، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات التحاور التي يعقدها الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جلسات عامة.

١٦- ولم تنظم جلسات إحاطات إقليمية في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، رُصد اعتماد للصندوق من أجل دعم حلقات العمل الإقليمية للبلدان الأفريقية (البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية والبرتغالية) ابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت المفوضية منذ أيار/مايو ٢٠١٧ فصاعداً، تنظم جلسات إحاطة غير رسمية أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لأعضاء الوفود المشاركة في الاستعراض، ولا سيما أولئك الذين سافروا من عواصم بلدانهم. وإن جلسات الإحاطة التي عقدت في الأسبوع الأول والثاني من الدورات، قدمت إلى الوفود الزائرة لمحة عامة عن عمليات المتابعة والتدابير المتخذة لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل، في ضوء الممارسات الجيدة الحالية. ولاقت جلسات الإحاطة قبولا حسنا لدى الدول الأعضاء، وسوف يستمر تقديمها بصورة منهجية إلى الوفود أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

رابعاً - الاستنتاجات

١٧- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل صندوق التبرعات الاستثماري من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل تيسير مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي استعرضت فيها تلك البلدان. وقدّمت المساعدة أيضاً إلى تلك الدول، بناءً على طلبها، لتمكينها من المشاركة في عملية اعتماد الوثائق الختامية المتعلقة بها من جانب مجلس حقوق الإنسان في جلساته العامة. وفي هذا الصدد، بدأت الأمانة متابعة الأمور مع الوفود من خلال اتّباع نهج أكثر استباقية يشمل توجيه رسائل محددة الهدف لضمان استفادة جميع الدول المستحقة للمساعدة المقدمة في إطار صندوق التبرعات من هذه الفرصة.

١٨- ومنذ بدء عملية الاستعراض الدوري الشامل، واعترافاً بما لازمها من تحدّي ذي صلة يتمثل في الحرص على أن تكون المشاركة فيها عملية بالفعل، روعيت احتياجات أقل البلدان نمواً والعقبات التي تعترضها. ولضمان مشاركة الدول القليلة الموارد التي ليس لها تمثيل في جنيف، فضلاً عن جميع الدول الأخرى، مشاركة مستنيرة ومنتظمة وكاملة، لا غنى عن تنفيذ أنشطة توعية منتظمة.

١٩- ولم تواصل الأمانة دعم الدول للمشاركة في عمليات الاستعراض فحسب، وإنما أيضاً لكي تُفهم عملية الاستعراض باعتبارها عملية كاملة، ولا سيما على المستوى الوطني مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولات السابقة. وإن جلسات الإحاطة التي تنظمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ أيار/مايو ٢٠١٧ خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لأعضاء الوفود المشاركة في استعراض بلداتها تسهم في هذا الفهم. وإن جلسات الإحاطة، شأنها شأن الاستعراض الدوري الشامل بوجه عام تمكن الدول الأعضاء من تبادل أفضل ما لديها من ممارسات فيما يتعلق بعملية التنفيذ والمتابعة على المستوى الوطني.

٢٠- وعلى النحو الذي أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة الصادر في عام ٢٠١٧ (A/72/1)، ستحسن الأمم المتحدة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في التنفيذ وتعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإنشاء آليات وطنية لتقديم التقارير عن حقوق الإنسان ومتابعتها لربط الجهود المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢١- وعرض الأمين العام بإسهاب هذه الرؤية في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللابانتقائية والحياد والموضوعية (A/72/351)، حيث أوضح أن زيادة التركيز على متابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان تتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة للتفاعل مع الدول الأعضاء. ويتيح التعاون الدولي، بطرق، منها آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، أساساً مهماً للدول لتحقيق المزيد من النتائج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وينبغي أن تستند المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان إلى هذه التوصيات وأن تقدم في إطار تعاون وشراكة أوثق مع الدول الأعضاء، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

٢٢- وكان التركيز على التنفيذ أيضاً من بين النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٨ خلال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس، عملاً بقراره ٢١/١٦ التي كان موضوعها "تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل: التحديات والفرص". وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن المسائل الجوهرية التي أثرت في عمليات الاستعراض الدوري الشامل كثيراً ما تعكس توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى، وتشكل بذلك عينة من الثغرات الهامة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري وهي ستؤدي، إن عولجت، إلى بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وإلى دعم التنمية والسلام. وحددت حلقة النقاش الحاجة إلى تنسيق قوي لجهود التنفيذ على المستوى الوطني من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وجرى التشديد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي فضلاً عن أهمية عدم مجازاة أي شكل من أشكال التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات أيضاً على التكامل بين خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الدوري الشامل. وحددت حلقة النقاش الاستعراض على أنه فرصة فريدة من نوعها للدول لإرساء البرامج والسياسات الإنمائية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والمضي قدماً في الخطة لعام ٢٠٣٠، بدعم من منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، في ظل قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية.

٢٣- ويؤدي صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل دوراً أساسياً في كفالة حضور العديد من أعضاء الوفود. وهو يتيح لهؤلاء الأعضاء الحضور والإسهام في جلسة تحاور عالمية ومستقلة ومحيدة وغير مسببة، تسهم جودتها في تقديم توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، بمراعاة القدرات الوطنية.